بمعدل مشابه ، اي ١٢٪ سنويا في الفترة ذاتها ، لكن معدل نمو الانتاج الزراعي اقتصر على ٢٪ سنويا فقط (٣) ٠

اما التكوين الرأسمالي الاجمالي للاقتصاد الاردني فقد كان ينمو بنسب متزايدة توازي ١٥٪ في متوسطها السنوي ٠ فقد ارتفع حجم التكوين الرأسمالي الاجمالي (اي المعدات والالات والتجهيزات وادوات النقل) من ٥ر٥ مليون دينار عام ١٩٥٤ الى ١٨ مليون دينار عام ١٩٦٢/٦١ ، وبذلك ارتفعت نسبة التكوين الرأسمالي الى الانفاق المحلي الاجمالي من ١١٪ عام ١٩٥٤ الى ١٨٪ عام ١٩٦٢/٦١ (٤) ٠

ان توزيع الانفاق على التكوين الرأسمالي ما بين قطاع الدولة والقطاع الخاص في هذه المرحلة ، يبرز غلبة استثمارات القطاع الخاص بمقدار الضعف على استثمارات القطاع العام ٠ اما توزيع هذه الاستثمارات قطاعيا ، فيظهر ان نسبة الاستثمار في معدات النقل والالات كانت توازي ٣٤٪ من مجمل التكوين الرأسمالي ، مقابل ٣٣٪ تعود الى الاستثمار في المساكن والابنية ، فيما يعود ٢٥٪ من مجموع التكوين الرأسمالي الى الاستثمار في الانشاءات العامة (٥) ٠

لكن مؤشرات النمو السريعة هذه ، لا تعكس الا جانبا واحدا من اتجاهات تطور اقتصاد الاردن بضفتيه ، بينما الجوانب الاخرى الاكثر جوهرية تشير الى ازدياد تبعيته وطابعه الطفيلي ـ الكولونيالي ، الامر الذي يبرر عدم اخذ وتائر النمو السريع للاقتصاد على علاتها ، حيث انها لا تعكس نموا حقيقيا في الانتاج ولا ترسيخا متناميا للقاعدة المادية للانتاج بقدر ما تعكس تعاظم مكانة القطاعات الخدمية ـ غير الانتاجية في الاقتصاد الوطني ، هذا التعاظم الذي يعود بدوره الى تزايد هيمنة السوق الرأسمالي من جهة ، والمساعدات الخارجية للامبريالية من جهة ثانية على الاقتصاد الوطني ٠ فالعجز في الميزان التجاري والاعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل الموازنة الحكومية ظلا يطبعا الاقتصاد الاردني منذ بداية الخمسينات ، تماما كما كانا يطبعانه خلال السنوات السابقة ومنذ ١٩٢١ ، بسمات التبعية للامبريالية والسوق الرأسمالي ٠

لقد ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٥ر١٠ مليون دينار عام ١٩٤٨ الى ٨ر١٥ مليون دينار عام ١٩٥٢ الى ٥ر٣٠ مليون دينار عام ١٩٥٧ (٦) ٠ وكان متوسط العجز التجاري يوازي ٣٩٪ من الانتاج المحلي الاجمالي خلال ٥٤ ـ ١٩٦١ (٧) ، وكان هذا العجز يتزايد بمتوسط ١١٪ سنويا خلال الفترة ذاتها ٠

اما الايرادات العامة للدولة ، فقد كانت تمول بنسبة ٥٧٪ خلال ٥٤ ـ ٦١ من المصادر الخارجية ، مقابل ٤٣٪ هي حصة الايرادات المحلية ، المعتمدة اساسا على الضرائب غير المباشرة ٠ وكانت نسبة الزيادة السنوية للايرادات الخارجية للموازنة توازي ١ر٧٪ خلال الفترة ذاتها ٠ لقد تراوحت نسبة الايرادات العامة